

مراجعات في الأمن والعنف وحرية الصحافة

الكاتب



عبدالله السناوي

عندما هبت رياح الخريف على مصر بدأت تأتيها رسائل ملغمة بقرب أن تدخل أحزمة النار. في إبريل 2004 بدت أصوات التفجيرات المتزامنة في الجزائر والدار البيضاء مسموعة في القاهرة ومنذرة باحتمالات وصول تنظيم «القاعدة» إلى شوارعها.

كانت أسوأ قراءة ممكنة لرسائل النار التشدد في فرض قيود «الدولة البوليسية» بذريعة ضمان الأمن والأمان، وصون الاستثمارات والسياحة، على ما كان يقول الرئيس الأسبق حسني مبارك.

قبل تفجيرات الجزائر والدار البيضاء، وقبل أن تكون هناك ذريعة جديدة لتمرير «قانون مكافحة الإرهاب»، نسبت للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب تصريحات لوحت بعقوبات جنائية تنتظر الصحفيين عند تغطية أعمال ونشاط أية «جماعات محظورة» باعتبارها تحريضاً على الإرهاب ودعماً له!

نالت تصريحات الدكتور سرور انتقادات حادة دعت إلى نفي ما نسبت إليه من تصريحات معاتباً الصحف الحزبية والمستقلة لتسرّعها في إصدار أحكامها قبل التأكد من صحتها.

سألته هاتفياً بصوره مباشرة: «هل اتصل بك رئيس الجمهورية في هذا الشأن؟».

كانت إجابته سريعة وحازمة: «الرئيس يعرف أنني رجل عاقل.. ولا يمكن أن أقول هذا الكلام الفارغ»!

تصادف بعدها أن بثت قناة «المحور» نصوصاً صوتية للدكتور «سرور» تؤكد أن ما نشر قاله فعلاً! كانت تلك التصريحات أقرب إلى «بالونات اختبار» لردود فعل الصحفيين والمثقفين والتيارات السياسية على بعض البنود، التي قد ترد في قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

كان تعدد مراكز العنف والإرهاب، وقوة ضرباته في الجزائر بالذات بعد شهور طويلة من استتباب الأمن في شوارعها، منذراً بالتمدد إلى مصر.

الأمن المطلق وهمٌ مطلق، هذه حقيقة نهائية. انسداد القنوات السياسية والاجتماعية يشجع على العنف ويدعو إليه.. هذه

حقيقة نهائية أخرى.

للأمن ضروراته القصوى في مواجهة أي عنف محتمل، لكنه وحده لا يقدر ولا يستطيع إذا لم يكن مستنداً على بيئة عامة صحية تنظر بأمل إلى مستقبلها.

حرية الصحافة هي رئة التنفس في المجتمع، فإذا ما خُنقت ضربه الاختناق العام.

في «الدار البيضاء» تلك المدينة الخالية لا تصعب ملاحظة الفقر في زواياها وأحشائها.

من رموز الدار البيضاء تلك المدينة الخالية، الراحل محمد البصري الشهير بـ«الفقيه البصري»، وقد أقام في القاهرة منفياً لفترة طويلة مع أسرته، وهو مع عبدالرحمن اليوسفي أول رئيس وزراء للمغرب في نهايات عصر الملك الحسن الثاني. المحزن أن البصري واليوسفي اختلفا في الخيارات السياسية، التي انتهجها الأخير أثناء توليه رئاسة أول حكومة تناوب في تاريخ المغرب.

قبل رحيل البصري بوقت قصير وقف أمام عدد من الشخصيات القومية العربية في مؤتمر ضمها بالدار البيضاء أثناء مأدبة عشاء بأحد قصورها الأندلسية، وعقب التاريخ يخيم على قاعاتها، محذراً ضيوفه من الانشغال بسحر المكان عن حقائق ما حوله: «أرجوكم أن تلقوا نظرة على بيوت الصفيح التي تحيط بكم، فالفقر فيها كافر، وقد لا تتصوره مخيلتكم».

كانت تلك رسالة للعالم العربي كله، لا للمغرب وحدها، عن بعض مواطن ومكان العنف والإرهاب. كان هناك إصلاح سياسي يمضي ويؤيداً ومصالحات ومراجعات لخطايا الماضي في تعذيب السجناء السياسيين في أقبية السجون، ومساحات حرية في الصحافة أخذت تتحرك.

كانت تلك مؤشرات إيجابية تحسن المغرب بأكثر مما تحصنه الإجراءات الأمنية.

ذلك ما لم يكن يريد نظام مبارك في مصر أن يتعلمه، فليس بالأمن- وحده- تتحصن المجتمعات من موجات العنف والإرهاب.

قد تباغت ضربات الإرهاب سلامة أي مجتمع، لكنها لا تنال منه إذا كان محصناً سياسياً واجتماعياً ونوافذه مفتوحة على الأمل في المستقبل.

للجزائر.. قصة أخرى أطول وأفدح مع العنف وموجاته. مطلع تسعينات القرن الماضي قاد الجنرال خالد نزار انقلاباً عسكرياً لمنع «جبهة الإنقاذ الإسلامي» من الوصول إلى السلطة بعد جولة انتخابات تشريعية أولى فازت بأغلب مقاعدها، وبدا أن فرنسا وراء الانقلاب الذي أزاح الرئيس «الشاذلي بن جديد».

كانت التصريحات التي أطلقها الرجل الثاني في تلك الجبهة «علي بلحاج» محرصة على الانقلاب حين أخذ يتوعد معارضيه بفرض مفهومه الخاص لـ«الدولة الإسلامية» وتغيير طبيعة الدولة بالكامل.

تلت الانقلاب حرب أهلية مدمرة بين «الجيش» و«الجبهة»، التي أخذت تنشق إلى جماعات أكثر تطرفاً، وكل جماعة تميل إلى انشقاق أكثر تشدداً، حتى وصلنا إلى «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

صدمة تفجيرات الجزائر بدت أكبر. كان الرهان على الإصلاح والمصالحة في ذروته والأمل يسود البلاد كلها أن تساعد قوانين العفو العام على تطويق العنف والإرهاب.

لفترة طويلة نسبياً اكتسب أمن العاصمة طابعه الاعتيادي حتى جاءت الضربة قوية ومحكمة ومؤدية إلى خسائر فادحة في الأرواح، لكن الجزائر تجاوزت تلك الضربة وطوت بالوقت نفسه صفحة العشرية السوداء.

كانت المشكلة في مصر أن مشروع الإصلاح السياسي يتراجع ومعدلات الفقر تتزايد، وتخلي الدولة عن أدوارها

الاجتماعية يصل إلى منحنى الحديث عن خصخصة الخدمات، وحقوق المواطنة تكاد تحذف من القاموس السياسي، والنظام يهرب معارضيه بـ«قانون الإرهاب»!

وقد كان الحادث الإرهابي المروع الذي نال من كنيسة القديسين في رأس السنة عند مطلع عام 2011، قبل 25 يوماً

من انفجار براكين الغضب في يناير، دالاً بذاته وسياقه والأجواء التي سبقتة أننا أمام مشهد النهاية، نهاية نظام لا يدرك أن الأمن المطلق وهمٌ مطلق، وأن إغلاق المجال العام بالترهيب يضرب في نظام الحكم قبل غيره.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.